

# مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.755

13 February 1997

ARABIC

Original: ENGLISH

---

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة والخمسين بعد السبعمئة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،

يوم الخميس الموافق ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سون (جمهورية كوريا)

**الرئيس:** أُعلن افتتاح الجلسة العام ٧٥٥ لمؤتمر نزع السلاح. لدي في قائمة المتحدثين اليوم اسم ممثلي البرازيل واليابان. أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل، السفير لافير.

**السيد لافير (البرازيل):** اسمحوا، لي سيادة الرئيس، بأن استهل كلمتي بالإعراب عن تقدير وفدي لما قمتم به من عمل خلال دورة مؤتمر نزع السلاح الحالية. لقد كانت قوة تصميمكم وكفاءة توجيهكم مجديتين في هذه المرحلة من المؤتمر في وقت تواجه فيه مسائل صعبة. ونظراً لأنني أعرفكم من محافل أخرى، ولأنه كانت لي مزية بحث مسائل عديدة معكم، فإنني أعرف مدى الكفاءة التي عملتم بها في المسائل المطروحة علينا.

ونظراً لأن هذه هي المرة الأولى التي أتحدث فيها في دورة المؤتمر الحالية، أود أيضاً أن أشكر من سبقكم، وأيضاً أن أرحب بالممثلين الدائمين الذين اعتمدوا منذ انتهاء دورة العام الماضي.

ولا يدهشنا أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح دورته لعام ١٩٩٧ وهو غارق، ولا يزال كذلك، في نقاش حول جدول أعماله وبرنامجه عمله. وكان قد تبين من التقرير الذي قدمه إلى مثل هذه الجلسة العامة في العام الماضي سفير الجزائر، السيد مغلاوي، الذي كان في ذلك الوقت المنسق الخاص المعني بجدول الأعمال، وجود موافقة عامة على أنه "يجب أن يكون لمؤتمر نزع السلاح جدول أعمال جديد متوازن يعبر بشجاعة عما طرأ من تغيرات على العالم في غضون السنوات القليلة الماضية". ولكن حذر في التقرير بوضوح أيضاً من أنه "ما زالت توجد اختلافات كبيرة بين الأولويات التي أعربت عنها مختلف المجموعات". ويبدو من الطبيعي أن يرغب الأعضاء في التأكد من أن الجدول الجديد سيعبر بما في الكفاية عن احتياجاتهم وأولوياتهم في عالم ما بعد الحرب الباردة قبل الموافقة على إلغاء "الوصايا العشر" لعام ١٩٧٨. وينبغي بالتالي أن يستمر في اقتضاء تنسيق فعال.

ونحن نشجع في هذه الأثناء طريقة العمل التي اتبعتها وهي التركيز على برنامج عمل المؤتمر بمحاولة نسج توافق في الآراء حول عدد من النقاط يشمل، على حدّ سواء، نزع السلاح النووي ونزع السلاح التقليدي. ولا شك في أن فكرة الموازنة بين هاتين الفئتين الكبيرتين ليست بالطبع فكرة جديدة وقد توفر مخرجاً من الطريق المسدود الحالي. ويمكن، في رأينا، أن ينطبق نفس النهج المتوازن على بعض البنود التي يجري النظر فيها، كمسألة الشفافية في التسلح. ولكن زيادة التشديد أكثر مما حدث حتى الآن على نزع السلاح التقليدي عن طريق الدخول في مفاوضات حقيقية لحظر "الأسلحة التي تقتل الناس حقاً" كالألغام البرية، يجب ألا يقلل درجة الأولوية التي تولى لنزع السلاح النووي في جدول أعمال المؤتمر. كما يجب ألا ينتقص من أهمية الخطر العالمي الذي ما انفك يوجد استمرار وجود الأسلحة النووية. وما زال تخليص العالم من أكبر تهديد وجه إلى الحضارة في أي وقت مضى هو، في رأينا المهمة العظمى لهذا المؤتمر، وأنه ترتيب للدرجات سياسي ومتعلق بالقيم.

وطوال دورة عام ١٩٩٦، طالبت البرازيل والعديد من الدول الأخرى مراراً وتكراراً بأن تلتزم جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية التزاماً حقيقياً بالدخول في عملية متعددة الأطراف في إطار هذا المحفل بهدف تحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية. واتخذت هذه النداءات شكل اقتراحات متكررة قدمتها مجموعة الـ ٢١ بشأن القيام على الفور بإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي، بما في ذلك قيام عدد من البلدان

بوضع برنامج عمل محدّد كما يرد في الوثيقة CD/1419 المؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦. ونحن نأسف بالطبع لما استثارته هذه الاقتراحات التي ما زالت مطروحة من ردود سلبية حتى الآن. وربما يمكن أن تشجع المناقشات حول برنامج العمل الشامل على رؤيتها وأيضاً تغيراتها المحتملة في ضوء أكثر ايجابية. وسيستحق الأمر تحقيقاً لهذا الغرض، بحث فكرة إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي تقوم أفرقة عاملة مستقلة تابعة لها بتناول مسائل مثل اتفاقية المواد الانشطارية وتدابير نزع السلاح النووي.

ومن المؤكد أن التغلب على هذه المصاعب سيتطلب المثابرة وربما يستغرق وقتاً طويلاً أيضاً، بيد أن السبيل الوحيد للحفاظ على جدوى مؤتمر نزع السلاح ومصداقيته كمحفل للتفاوض تمثل فيه العناصر المشتركة الرئيسية، هو السماح بأخذ آرائها في الاعتبار.

لقد كانت البرازيل طوال أكثر من قرن تعيش في سلم مع كافة جيرانها وقد تخلينا عن الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية وعن أسلحة تقليدية معينة، وإن نسبة نفقاتنا العسكرية من الناتج القومي الاجمالي من أقل النسب في العالم. وتجعلنا مثل عوامل التصديق هذه نميل إلى تشجيع جميع المقترحات الجدية التي يمكن أن تساعد الآخرين على سلوك نفس السبل والمساهمة على هذا النحو في تخفيف حدة التوترات على نطاق العالم. ونحن، في هذه المحاولات، نسترشد دائماً بما يصفه الرئيس فرناندو هينريكي كاردوسو "بالمثاليات الممكنة" في الجهود التي يبذلها لمواجهة وتخفيض اختلالات التوازن الاقتصادية والاجتماعية المريعة التعقيد، وهو ما ينطبق أيضاً على البحث عن سبل لمعالجة أصعب القضايا الدولية.

كانت البرازيل في مقدمة المبادرة التي أفضت إلى اعتماد القرار ٤٥/٥١ بء الذي اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلاله بارتياح بأن معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية تحرّر تدريجياً النصف الجنوبي من الكرة الأرضية بأكمله من الأسلحة النووية. ونرى أن ذلك هو نتيجة طبيعية لانتشار المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع أرجاء النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، وأيضاً إسهام ملموس في عدم انتشار الأسلحة النووية وفي نزع السلاح النووي.

والبرازيل، بوصفها عضو مؤسس لمعاهدة ثلاثيولكو التي يحتفل بذكرها السنوية العاشرة غداً، ١٤ شباط/فبراير، وبوصفها أول من حظر الأسلحة النووية في منطقة مأهولة، يسرها أن ترى التأييد المتزايد لمفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وأملنا هو أن تصبح الكرة الأرضية بأكملها منطقة خالية من الأسلحة النووية في يوم ليس بالبعيد.

واشتركت البرازيل مع ١١٥ دولة أخرى في تقديم القرار ٤٥/٥١ (ق) الذي تم إقراره أيضاً في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. ونحن مقتنعون بوجوب أن تبدأ في أقرب وقت ممكن مفاوضات بشأن صك فعال وملزم قانوناً لحظر استعمال الألغام البرية المضادة للأفراد أو تخزينها أو انتاجها أو نقلها. ونعتبر أن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة على نزع السلاح، هو المحفل الملائم للتوصل إلى فرض حظر شامل وفعال. ويمكننا أن نقبل نهجاً على مراحل حسب ما تم اقتراحه، وهو طريقة يبدو أن من الممكن أن تسفر عن نتائج سريعة. ولكننا نعتزم، بالرغم من ذلك، مواصلة مشاركتنا في الجهود التي بدأ بذلها في أوتوا في السنة الماضية والتي يمكن أيضاً أن تلعب دوراً هاماً في بناء زخم سياسي لبلوغ هدف الحظر العالمي.

لقد لاحظنا الأهمية التي توليها دول عديدة لسرعة بدء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر ("وقف") إنتاج المواد الانشطارية، وهو هدف تشاطر فيه البرازيل وتؤيده. فإذا ظلت ولاية شانون أساس إنشاء لجنة مخصصة، نتوقع أن يتم تناول مسألة المخزونات في إطار المناقشات التي ستجريها اللجنة حول نطاق المعاهدة المقبلة. ودوافع ذلك مزدوجة: أولاً، كيف يمكن أن يكون حظر على إنتاج المواد الانشطارية فعالاً دون معرفة ما يوجد من قبل من كميات تلك المواد ودون مسؤولية كافية عنها؟ ثانياً، كما في حالة معاهدة الحظر الشامل للتجارب، سيجري التفاوض على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في سياق يكون فيه قد سبق لدول عديدة حائزة لأسلحة نووية أن أوقفت من جانب واحد النشاط المعتزم حظره. فإن كان يراد أن يكون للمعاهدة المقبلة أثر يتجاوز عدم الانتشار، ونحن نأمل ذلك، ويجب أيضاً بناءً على ذلك أن تتجاوز النطاق الضيق الذي يتوقعه لها البعض حالياً. وثمة مسألة هامة أخرى من وجهة نظرنا هي التأكد من دراسة تكاليف التحقق من هذه المعاهدة بعناية منذ بداية التفاوض، لأن هذه التكاليف لا يجب أن تثقل بافراط كاهل الدول التي تخضعها التزاماتها الدولية الحالية عملياً لنفس الحظر المزمع فرضه بموجب المعاهدة المقبلة.

وبالرغم من أن البرازيل قامت بنصيحها من العمل لدعم اجراء مفاوضات بشأن هذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح وبالرغم من ترحيبها ببدء هذه المفاوضات، لا يمكن لنا أن نتفق مع الآراء التي تسعى إلى موازنة إنشاء لجنة مخصصة لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والعمل الحقيقي الذي يقوم به مؤتمر نزع السلاح في نزع السلاح النووي، ولا سيما في ضوء أوجه عدم اليقين الحالية فيما يتعلق بنطاق هذه المعاهدة.

ومما يثير فضولنا أيضاً، التأكيدات القائلة إنه يجب الآن أن يكون لإبرام معاهدة "لوقف إنتاج" المواد الانشطارية أسبقية على أي مناقشة متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي. وتأييداً لذلك، كثيراً ما تذكر وثيقة "المبادئ والأهداف" التي تم اقرارها مؤتمر ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار. ويشار إلى ذكر متعاقب في هذه الوثيقة لأهداف ثلاثة تحت عنوان "نزع السلاح النووي"، وهي: معاهدة الحظر الشامل للتجارب، واتفاقية حظر إنتاج المواد الانشطارية، و"سعي الدول الحائزة لأسلحة نووية بعزم إلى بذل جهود منتظمة وتدريبية من أجل تخفيض كميات الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، بهدف نهائي هو إزالة تلك الأسلحة، وقيام جميع الدول بنزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة".

ومن المؤكد أن نيتنا ليس الاتيان بتفسير غير مطلوب لما اتفقت أو لم تتفق عليه في هذا النص الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ولكن في حين أن الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لم تتصور فقط تحقيق تقدم متزامن بالنسبة للهدفين الأول والثاني ولكن حثت عليه مراراً وتكراراً باستمرار طوال مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب، لماذا لا ينطبق نفس التفكير عندما يتعلق الأمر بالهدفين الثاني والثالث؟ وهل يعني ذلك أن احراز تقدم حقيقي متعدد الأطراف نحو إزالة الأسلحة النووية يُجعل بالفعل متوقفاً على تحقيق حظر إنتاج المواد الانشطارية أولاً؟ وأيضاً الآن كما نسمع يُجعل متوقفاً على عائق اضافي هو انتظار دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب حيز النفاذ؟ فإن كان الأمر كذلك، لا يحتاج من يسرعون بشجب أوجه الربط إلى أن ينظروا إلى أبعد من ذلك.

وتكتسب حالياً الاقتراحات الرامية إلى اتخاذ خطوات ملموسة من أجل ايجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، اهتماماً وتأييداً من عدة جهات. وشوهدت في العام الماضي مجموعة من الآراء المتزايدة والتأثيرية

في العالم، بما في ذلك في بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية، تشكك بصورة متزايدة في قضية الاحتفاظ إلى ما لا نهاية بالترسانات النووية.

كيف يبرر في عالم ما بعد الحرب الباردة للمواطنين المعنيين الإبقاء على ترسانات لقوة تدميرية ضخمة وعشوائية وتحسينها؟ إن عدم الوضوح في تعيين الجدوى العسكرية المفترضة للأسلحة النووية في هذه الأيام، وأيضاً تكاليفها المذهلة، ليس من شأنه إلا أن يزيد الحذر الذي يقدم به الكثيرون على الحجج المريبة التي تسوقها حكوماتهم.

وتجد من جانبها حجج التشكيك في الأسباب الأخلاقية أو القانونية لوجود الأسلحة النووية وهي حجج أسكتتها الدول الكبرى طويلاً مكانها الشرعي من جديد في مركز النقاش. وتبدأ الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن شريعة التهديد بالأسلحة النووية أو باستخدامها عملاً قانونياً جديداً بأن تقرر بوضوح "أن التهديد بالأسلحة النووية أو باستخدامها يتعارض بصفة عامة مع قواعد القانون الدولي المنطبقة في النزاع المسلح، وخاصة مع مبادئ وقواعد القانون الإنساني". وبالإضافة إلى ذلك فإن محكمة العدل الدولية تعزز بتشديدها بمكانتها التذمر المتزايد على الصعيد الدولي عندما تشدد على أنه "ثمة التزام بأن تواصل، بنية حسنة، المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، واختتام هذه المفاوضات".

وإنني أشدد على أهمية هذه النقطة لأنها لا تفهم كواجب لحسن السلوك. والمحكمة تفهمها كواجب لتحقيق نتائج. ولهذه النقطة تأثير قانوني مختلف وهي إدراك لوعي قانوني بشأن التغيرات التي طرأت على العالم. وهكذا فإن رفض السماح لمؤتمر نزع السلاح تأدية دور مناسب فيما يتعلق بنزع السلاح النووي يفعل قليلاً لاقناع المجتمع الدولي بأنه يجري عمل كل شيء للوفاء بهذا الواجب.

وقبل أسبوعين أفدنا من الاستماع إلى وزير الخارجية الاسترالي، الأونورابل ألكسندر داوونر، بكلماته الذي تكرم وعرض علينا تقرير لجنة كانبيرا عن إزالة الأسلحة النووية. ونود أن نعرب لحكومة استراليا عن امتناننا لاتخاذ ما نعتبره مبادرة هامة بصفة خاصة جاءت في الوقت المناسب. إن مكانة أعضاء اللجنة وجدارتهم بالاحترام - ومن بينهم السفير سيلزو أموري، وزير العلاقات الخارجية السابق للبرازيل وأحد من سيقوني من الممثلين الموقرين في هذا المحفل - تشهدان على جدية وأهمية النتائج. ولا يقتصر التقرير على اقتراح تدابير واقعية وعملية من أجل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. فإن تحليله الدال على معلومات غزيرة عن الحالة المتعلقة بالأسلحة النووية وتقييمه المتزن لنتائج إدانة التهديد النووي والرفض الشامل للأسباب المعلنة للإبقاء على تلك الأسلحة، ربما يقدم كل ذلك إحدى أكثر الدراسات التي أجريت عن هذه المسألة موثوقية وشمولاً منذ نهاية الحرب الباردة. وتتطلب أهمية هذا التقرير تعليقات عامة وخاصة على حد سواء.

وعادة ما تعقب الاضطرابات التاريخية الهامة فترة من عدم اليقين، لأنه يُعترض على المذاهب القديمة وتبذل جهود للتفكير في اقتراحات بشأن الواقع الدولي الجديد وفهمها وتقديمها. ويظهر تقرير لجنة كانبيرا كمحاولة متسمة بصفاء التفكير بوجه خاص لأنها تتناول إحدى المسائل الرئيسية في هذه الأيام بأسلوب يجمع بين القوة المرشدة للقيم العليا والحجج المنطقية، وخبرة كبيرة ومعرفة تقنية رفيعة لمادة الموضوع. وكما أشار إليه المفكر الإيطالي البارز نوربرتو بوبيو، إن الجمع بين هذين الأمرين يشكل مكونات

أساسية في كل تفكير عقلاني مفيد. وهو يقودنا من الشك إلى الاختيار ويسمح لنا بالتعامل مع الطرق المسدودة التي يمثلها خطر الحرب بالنسبة إلى الإنسانية.

وتؤيد البرازيل بالطبع الاقتراح الرئيسي الوارد في تقرير لجنة كانبيرا وهو أن تتعهد الدول الحائزة لأسلحة نووية على الفور بإزالة كافة الأسلحة النووية، كما تؤيد التوصية الواردة في التقرير بخصوص عدد من التدابير الفورية والتعزيزية التي يتزامن العديد منها مع الاقتراحات المقدمة من بعض بلدان مجموعة الـ ٢١ في شهر آب/أغسطس الماضي. وليس هذا لتعليل أهمية وضرورة المفاوضات الثنائية كمحادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (START) التي تم في إطارها الاتفاق على تخفيضات هامة لعدد الرؤوس الحربية وعلى تفاصيل تفكيكها. ونحن نشجع الاتحاد الروسي على التصديق الفوري على الجولة الثانية من محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (START II) كي يتم إجراء التخفيضات المعتمدة، ونحن نتطلع إلى اتفاقات تزيد من تخفيض العدد الإجمالي للأسلحة النووية. ولن يؤدي الدخول الفوري في التزام بالإزالة وفقاً لما طلبته لجنة كانبيرا إلى إحداث اضطراب في هذه المفاوضات، إلاّ أملاً في التشجيع على تقدمها على نحو أسرع. وبالمثل، فإن الاتفاق على إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح وعلى إجراء مفاوضات متعددة الأطراف لوضع إطار على مراحل يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية لن يعني بالضرورة أن يؤتى إلى هذا المحفل بجميع المسائل التقنية المتعلقة بالتنفيذ، التي ستكون الدول الحائزة لأسلحة نووية نفسها أفضل من يقوم بالعمل الخاص بها - ونحن نعتزف بذلك بكل وضوح.

وتساعد التقييمات الواردة في تقرير لجنة كانبيرا في تنشيط النقاش حول المسألة الحيوية المتمثلة في دور الأسلحة النووية في سياق فترة ما بعد الحرب الباردة. وفي حالات عديدة، يساعد هذا النقاش على أن التأكيد على الكيفية التي تضعف بها بعض الحجج المؤيدة للأسلحة النووية. وأن قيمتها الرادعة بالمقارنة بالأسلحة الكيميائية أو البيولوجية تكون موضع شك في أحسن الأحوال، واستخدامها الفعلي في إجراء انتقامي على هجوم من هذا النوع لا يبدو اقتراحاً سليماً من الناحية السياسية فضلاً عن الناحية الأخلاقية. وفيما يتعلق بالرد على تهديد إرهابي باستخدام الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو النووية، ما هو الهدف العملي الذي يمكن تصوره حقاً للأسلحة النووية؟ وفي الواقع، وكما شدد عليه القادة العسكريون السابقون من ذوي أرفع الرتب وأعظم الخبرات، ليس لهذه الأسلحة قيمة عسكرية، ونظراً لأن غرضها الوحيد هو ردع خصم مزود بأسلحة مماثلة، فإن إزالتها ستحقق مبررها الوحيد. وتوجد بالطبع الحجة القديمة التي تتمثل في أنه لا مفر من وجود الأسلحة النووية نظراً إلى أن معرفة كيفية صنعها لا يمكن أن تمحى، ولكن لا يمكن أيضاً أن تمحى هذه المعرفة فيما يتعلق بذلك في حالات الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وأنواع اللأزر المسبب للعمى أو الألغام البرية.

ولا يوجد ثمة سبب مقنع لقبول أن تكون الأسلحة النووية سمة دائمة للمجتمع البشري قبولاً ضمناً. ولم تعد الحجج البالية قادرة على تحويل الانتباه عن الحقيقة التي لا سبيل إلى إنكارها وهي أن الإرادة السياسية المجردة هي ما تفتقر إليه الدول حقاً كي تتخلى الدول عن الأسلحة النووية. ويتطلب الأمر شجاعة وقيادة للسير في طريق يؤدي إلى معركة تحرير البشرية من التهديد بوقوع كارثة نووية. ونحن نتطلع إلى أن ينفذ من يشاطر في هذه الرؤية ما هو متوقع منه. فقد يكون في النهاية التشبث على نحو يثير الشفقة برموز المركز النووي طريقاً أخطر - وأكثر تكلفة - بكثير.

ودعوني، قبل أن أختتم حديثي، أشير إلى إحدى النقاط النهائية التي أثارها الممثل الدائم للمملكة المتحدة، السير مايكل ويستون في البيان المثير للأفكار الذي أدلى به عن نزع السلاح النووي في مستهل هذه الدورة والذي أشار فيه إلى الكاتب المسرحي الكبير أوسكار وايلد. ولا يمكننا أن نتفق طبعاً مع السير مايكل في عزو أي فكرة أو اقتراح بشأن نزع السلاح لا يناسبان آراء بلده إلى عالم المثاليات تلقائياً. وكان دوريان غراي بطل رواية أوسكار وايلد سيستهج لمثل هذا الرفض الذي يبدو بالغاً حد الكمال للأفكار غير المناسبة. بيد أن أوسكار وايلد لاحظ بمكر أيضاً، في كتابه *The critic as artist*، أن انكسار ما زالت بحاجة إلى إضافة المثاليات إلى البلدان التابعة لها. كان ذلك في عام ١٨٩٠، ولكن قد لا يزال هناك أمل. ويجعل التأييد المتزايد لتدابير أكثر جراءة لنزع السلاح النووي من الأصعب الاستمرار في عرقلة أي دور يمكن أن يؤديه مؤتمر نزع السلاح في هذا الموضوع، وأيضاً إعطاء تسميات غير عملية ومثالية على نحو مقنع يعترف على نحو متزايد لأفكار واقتراحات بأنها معقولة.

الرئيس: أشكر ممثل البرازيل على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لسفير اليابان السيدة كوروكوشي.

السيدة كوروكوشي (اليابان): أود أن أدلي اليوم ببيان مختصر عن موضوع نزع السلاح النووي. وحيث أنه سبق لي، سواء في الجلسة العامة المعقودة في ٣٠ كانون الثاني/يناير أو أثناء المشاورات الرئاسية غير الرسمية المفتوحة، أن شرحت آراء اليابان بشأن كيفية وجوب تناول مؤتمر نزع السلاح لهذه المسألة، لن أدخل في التفاصيل ولكن أود تقديم اقتراح اليابان المتعلق بتعيين منسق خاص معني بنزع السلاح النووي. وكما أعلنته من قبل، يرى وفدي أنه يجب على المؤتمر أن يقوم، إضافة إلى معاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية، بتعيين مسائل نزع السلاح النووي التي ينبغي التفاوض عليها في المستقبل. ورغم أن مسألة نزع السلاح النووي هي المسألة التي تناقش في أكثر الأحيان في الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح، فإنه يبدو أن الاتجاهات الفكرية الأساسية المتعلقة بتناول نزع السلاح النووي لا تزال متباعدة. وبالمثل لم ينشأ بعد تقارب للآراء المتعلقة بمحفل ملائم أو آلية مناسبة. ونعتقد، في ظل هذه الظروف، بأن أكثر النهج اتساماً بالطابع العملي لتناول هذه المشكلة هو استخدام وسيلة مرنة قدر المستطاع بهدف تعيين مسألة أو مسائل نزع السلاح النووي التي ينبغي التفاوض عليها في مؤتمر نزع السلاح. ونقترح، تحقيقاً لهذا الغرض، أن يعين المؤتمر منسقاً خاصاً يمكنه، عن طريق مشاورات ومناقشات ثنائية أو متعددة الأطراف أو أي شكل آخر من المشاورات والمناقشات إيجاد محفل ملائم جداً لمداولتنا. وسيساعد ذلك في الشروع، دون مزيد من التأخير في عملية إرساء الأساس المشترك لهذه المسألة الصعبة.

وفيما يلي اقتراح اليابان:

"يعين مؤتمر نزع السلاح منسقاً خاصاً لإجراء مشاورات مع أعضاء المؤتمر بغية تحديد المسألة (المسائل) في ميدان نزع السلاح النووي التي يمكن التفاوض عليها في المؤتمر، ويقدم تقريراً إلى المؤتمر عن نتيجة هذه المشاورات في موعد لا يتجاوز اختتام دورة عام ١٩٩٧".

لقد أعددنا نص اقتراحنا مع بعض الملاحظات الإيضاحية. وسأكون ممتنة لو أمكن اتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميم هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

السيد ناصري (جمهورية إيران الإسلامية): السيد الرئيس، لقد واصلتم بدون كلل، منذ أن تحملتم مسؤولية قيادة المؤتمر تناول المسائل التي تواجه المؤتمر - المسائل الهامة في جدول الأعمال وبرنامج العمل. ولم تدّخروا جهداً لمحاولة تحقيق اتفاق داخل المؤتمر. ونحن نرى أن المشاورات الواسعة النطاق الرسمية أو غير الرسمية كانت مفيدة بصفة خاصة في هذا السياق.

وقد اشتركت مجموعة الـ ٢١، من جانبها، في تناول هذه المسألة وأجرت مشاورات مكثفة داخل المجموعة وبدونها وما زالت هذه المشاورات مستمرة طبعاً. ولكنني أعتقد الآن، فيما يتعلق بمسألة جدول الأعمال، بأن في إمكانها تقديم اقتراح نعتقد أنه يمكن أن يكون أساساً لموافقة من جانب المؤتمر. وفي ضوء ذلك ونظراً لأن جلستنا العامة لهذا اليوم كانت قصيرة، إلى حدّ ما، أود أن أطلب إليكم تعليق الجلسة - أعني ١٥ دقيقة - بحيث يمكننا إجراء مزيد من المشاورات بشأن المسألة ويؤمل أن نستطيع طرح الاقتراح اليوم.

الرئيس: أشكركم جزيل الشكر على اقتراحكم. وأعطي الكلمة الآن لسفير المغرب السيد بن جلون - تويمي.

السيد بن جلون - تويمي (المغرب): إنني أوافق طبعاً على ما قاله منسقنا توأ. لقد أعطينا منذ قليل وثيقة يبدو أنها مشروع جدول أعمال لعام ١٩٩٧. وأود، قبل أن نذهب للاستراحة، أن أفهم ما تعنيه الجملة الأخيرة فيها. إنها تبدو لي غريبة إلى حدّ ما، ولكن أعتقد طبعاً أنكم إذا أعطيتونا بعض الإيضاح سيكون للاستراحة عندئذ معنى بالنسبة لنا لكي نتمكن من تفهم ذلك.

الرئيس: أشكركم جداً على سؤالكم هذا. والواقع هو أنني كنت أعتزم تعليق الجلسة العامة ثم عقد جلسة عامة غير رسمية في الساعة ١٢/٠٠ ظهراً بغرض مناقشة مشروع جدول الأعمال الخاص بدورة عام ١٩٩٧. ثم تعقب تلك الجلسة العامة غير الرسمية الجلسة العامة المستأنفة.

لقد عممت توأ عليكم جميعاً مشروع جدول الأعمال الذي أعدته لعام ١٩٩٧، وأقول رداً على السؤال الذي طرحه السفير بن جلون - تويمي، إنه نفس جدول الأعمال السنوي لعام ١٩٩٦ تماماً، ناقصاً بنداً واحداً وهو بند الحظر الشامل للتجارب النووية. وأضفت جملة بسيطة واحدة في أسفل مشروع جدول الأعمال وذلك محاولة مني لإرضاء الجميع. وآمل أن يمكن، عندما تعقد الجلسة العامة غير الرسمية في الساعة ١٢/٠٠ ظهراً، من إجراء المناقشات على أساس مشروع جدول الأعمال الذي قدمته.

السيد راماكرا (هولندا): أشكركم يا سيادة الرئيس على ما أعطيتموه بشأن الوثيقة التي عممت توأ. وأشكركم أيضاً على تعليق الجلسة حتى الساعة ١٢/٠٠ ظهراً. سيعطينا ذلك، كما قلتم، بعض الوقت لإجراء مشاورات. لقد طلبت أن أتكلم لمجرد الاستفادة من هذا الميكروفون لكي اقترح أن تجتمع المجموعة الغربية اجتماعاً قصيراً جداً في القاعة I لكي أستطيع أن أخبرها، بالدرجة اللازمة، بعدد من المناقشات جرت بالأمس وفي الصباح واشتركت فيها. وإذن، ليس ذلك اجتماعاً في الحقيقة ولكن مجرد إطلاع يدوم خمس دقائق، أعتقد بأنه يجب أن تجرى بعده، وفقاً لاقتراحكم، المشاورات في هذه القاعة مع جميع من يعنيه الأمر كي نرى ما إذا كان بإمكاننا التوصل إلى نتيجة ومناقشة ذلك طبقاً لاقتراحكم في



الجلسة العامة غير الرسمية التي ستعقد في الساعة ١٢/٠٠ ظهراً. وبناء عليه، أفعل ذلك أساساً لمجرد الإفراط في الاستفادة من هذا الميكروفون ولأطلب إلى أعضاء مجموعتي أن يأتوا إلى القاعة I إن كانت مفتوحة.

الرئيس: أشكركم جداً وآمل أن يكون اقتراحي بتعلق الجلسة لمدة ٤٥ دقيقة مقبولاً للسفير

ناصرى.

السيد ناصرى (جمهورية إيران الإسلامية): طبعاً، لا شك. كنت قد طلبت التعليق لمدة ١٥

دقيقة - إن ٤٥ دقيقة مدة حقاً. فهل تسمحوا لي بأن أقول إذن، إن أمكن ذلك، إنه ربما تستطيع مجموعتنا البقاء في هذه القاعة للتشاور نظراً لأن عددها أكبر.

علقت الجلسة في الساعة ١١/١٥ في يوم ١٢ شباط/فبراير

واستؤنفت في الساعة ١٢/١٠ في يوم ١٤ شباط/فبراير

الرئيس: تستأنف الجلسة العامة ٧٥٥ لمؤتمر نزع السلاح.

أود أن أعرض عليكم مشروع جدول أعمال المؤتمر لدورة عام ١٩٩٧. ويرد هذا المشروع في الوثيقة CD/WP.483/Rev.1، التي عممت عليكم جميعاً. وأفترض أن هناك توافقاً في الآراء بشأن مشروع جدول الأعمال هذا. وأعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد أشينباخ (ألمانيا): أعلن الوفد الألماني في الجلسة العامة غير الرسمية التي عقدناها

قبل قليل أنه مضطر للحفاظ في موقفه بشأن المجموعة المركبة التي قمنا بمناقشتها، وهي المجموعة المركبة الكاملة لجدول الأعمال. وأود بناء عليه أن أعلن هذا التحفظ الآن في الجلسة العامة الرسمية.

الرئيس: فيما يتعلق بالرئيس، وبعد الإحاطة علماً بالبيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا، أعلن

إقرار جدول الأعمال.

وفما يتعلق بإقرار جدول الأعمال، أود، بصفتي رئيس مؤتمر نزع السلاح، أن أعلن ما أفهمه هو أنه إذا وجد توافق في الآراء في المؤتمر بشأن تناول أي مسائل، يمكن تناول هذه المسائل في إطار هذا الجدول.

وأود أن أعرب عن بالغ تقديري لكافة الوفود لروح التوفيق والمرونة بل والأكثر من ذلك وهو الصبر التي أبدتها الأمر الذي مكّن من إقرار جدول الأعمال هذا.

ونظراً إلى أن هذه الجلسة العامة هي آخر جلسات مؤتمر نزع السلاح التي تترأسها جمهورية كوريا، اسمحوا لي بأن أدلي ببعض التعليقات.

بدأ مؤتمر نزع السلاح أعماله هذا العام كما في الماضي محاولاً إقرار جدول أعماله السنوي ووضع برنامج عمله وحل المسألة المتكررة وهي زيادة عدد أعضائه. ويسرني أن يكون المؤتمر قد نجح في جدول الأعمال السنوي هذا لعام ١٩٩٧ بعد ١١ ساعة من رئاستي. وقد أمكن ذلك بفضل روح التعاون والتوفيق والصبر التي أبدتها جميع الوفود. ولكن ما زال هناك عمل كثير ينبغي إنجازه، بما في ذلك وضع برنامج العمل وتنظيم الترتيبات ليتمكن بدء الأعمال الموضوعية في المؤتمر. وأيضاً، وافق المؤتمر على تعيين منسق خاص معني بزيادة عدد أعضاء المؤتمر ومع إسناد ولاية واسعة النطاق إليه. بيد أن التعيين، في حد ذاته، ما زال معلقاً. وقامت الوفود عن طريق الجلسات العامة وغيرها من أشكال التشاور بتعيين قضاياها ذات الأولوية وأعلنت عن مواقفها من هذه القضايا على نحو أوضح. وإنني أرى أن الدورات الثلاث للمشاورات الرئاسية غير الرسمية المفتوحة التي خصصت كل منها لمسائل كنزع السلاح النووي، ومعاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية، والألغام البرية المضادة للأفراد، كانت مفيدة وأسهمت في دفع العملية الاجمالية لمؤتمر نزع السلاح إلى الأمام.

وأنتهز هذه الفرصة لأثني على الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، وعلى وزير خارجية إيطاليا، السيد لامبيرتو ديني، وعلى وزير خارجية استراليا، السيد الكسندر داوونر، الذي أسهم كل منهم في تنشيط عملية مؤتمر نزع السلاح بإلقاء كلمة في الجلسة العامة المعقودة في مستهل دورته السنوية.

وبوسعي أن أقول الآن إن مهمة تعاقب رؤساء المؤتمر ليست مهمة يسهل إنجازها. وأعلم أن وظيفة الرئيس تتمثل، من بين جملة أمور، في أن يحاول بكل وسيلة ممكنة السعي إلى تحقيق تفاهم أو توافق في الآراء يشارك فيه كافة أعضاء المؤتمر بغية بدء مفاوضات بشأن المسائل المتفق عليها. لم أذكر جهداً من جهتي. وما زالت مسألة معرفة كيفية تعزيز مصداقية وأهمية مؤتمر نزع السلاح، باعتباره محفل التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد التي طرحتها في البيان الاستهلالي الذي أدليت به في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، تنتظر رداً جماعياً من جميع أعضاء المؤتمر. وإنني أؤيد الرئيس الداخل وأقدم له أطيب تمنياتي وهو ممثل رومانيا الموقر، الذي أشعر بأن من المؤكد أنه سيجعل مهام الرئاسة الهامة تتقدم بأقصى درجة من الكفاءة. وأشكر كافة وفود المؤتمر على تعاونها ومساعدتها خلال فترة رئاستي. وأعرب أيضاً عن تقديري للسيد فلاديمير بيتروفسكي، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، وللسيد عبد القادر بن اسماعيل، ونائب الأمين العام، ولكافة موظفي الأمانة، وأيضاً للمترجمين الفوريين لما قدموه من إسهامات بالغة القيمة. وأخيراً أتمنى لكم جميعاً عطلة نهاية أسبوع هنيئة. وستعقد جلسة المؤتمر العامة المقبلة يوم الخميس الموافق ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧ في الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة